تاريخ الاستلام:.2022/12/15 تاريخ القبول: 2023/04/17

المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي

الرهانات والتحديات -الأزمة السورية أنموذجا –

Algerian diplomatic approach in its regional dimension

-stakes and challenges-The Syrian crisis is model-

بريزيني شهرزاد أمال*
جامعة تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
(fatimabrz@hotmail.com

أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه
جامعة تلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
ahmedelfakih2020@gmail.com

ملخص: المقال يلخص قدرة السياسة الخارجية الجزائرية على التكيف والاستجابة للمتغيرات الدولية والإقليمية التي أحدثها الحراك العربي أو ما اصطلح عليه إعلاميا بالربيع العربي الذي أفرز رهانات وتهديدات كان على الجزائر التعاطي الإيجابي في مواقفها في سياستها الخارجية اتجاه الحراك العربي عامة والأزمة السورية بالخصوص .

التقاليد الدبلوماسية تملي على صانع القرار التمسك بمبادئها أما التحديات المستجدة للبيئة الداخلية والخارجية تفرض عليه ابتكار آليات جديدة تحقق للجزائر نجاعة وديناميكية وتفاعل مع المتغيرات العربية . توجه السياسة الخارجية الجزائرية في التعامل مع الأزمة السورية يتحدد وفق ثوابت عقيدتها الخارجية مع تفعيل أدائها الدبلوماسي استجابة للمتغيرات البيئية الإقليمية والدولية بتجديد آليات للتكيف مع المستجدات الدولية والتعاطي مع الأزمة السورية الموضوع محل الدراسة وقد اقترح الاستعانة بالتجربة الجزائرية في استعادة الأمن.

كلمات مفتاحية: السياسة لخارجية،الدبلوماسية،الأزمة،الصراع ،النزاع.

Abstract:The article summarizes the ability of Algerian foreign policy to adapt and respond to international and regional changes brought about by the Arab movement or by the Arab Spring, which gave rise to stakes and threats that Algeria had to deal positively with in its foreign policy towards Arab revolutions in general and the Syrian revolution in particular.

The diplomatic tradition dictates that the decision-maker must uphold its principles and the emerging challenges to the internal and external environment, which require him to devise new mechanisms that will make Algeria effective, dynamic and responsive to Arab changes.

Algeria s foreign policy in dealing with the Syrian crisis is determined by the principles of its foreign faith and its diplomatic perfomance in response to regional and international environmental changes.

Keywords: External policy-diplomatic-crisis-conflict-

* . المؤلف المرسل

مقدمة:

تتمحور الدراسة حول قراءة في الموقف الجزائري الرسمي من الأزمة السورية وتقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية إزاء الصراع الدولي في سورية في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية السريعة والمفاجئة بسبب الحراك والتحولات السياسية والاجتماعية والتي شكلت تحديات لدى صناع القرار في الدول العربية، ولأن الجزائر ليست في منأ عن التغيرات الدولية المستجدة التي عرفتها المنطقة العربية بداية بالثورة التونسية في ديسمبر 2010 تلتها ثورة 25 جانفي المصرية ثم الثورة السورية في 26 فيفري 2011 بدأت باحتجاجات شعبية في مناطق مختلفة من البلاد على غرار درعا وحمص .... الدراسة تركز على الأداء الدبلوماسي للجزائر اتجاه الحراك العربي عامة و الأزمة السورية خاصة.

بداية ترتكز العقيدة الخارجية الجزائرية على مبادئ معروفة لدى الأوساط الدبلوماسية العالمية ،فالمراقب للسياسة الخارجية الجزائرية يعلم أن بيان أول نوفمبر 1954 مرجعية ثورية رسمت محددات السياسة الخارجية في بعدها المغاربي والعربي والإفريقي والدولي.

كما تستلهم السياسة الخارجية الجزائرية مبادئها من مجموعة مواثيق تاريخية كميثاق طرابلس ومؤتمر الصومام بالإضافة لنصوص دستورية.

حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بفترات متقلبة بين القوة والضعف وتأرجحت مواقف السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بين الجمود والديناميكية عبر مراحلها التاريخية في أرشيف السياسة الخارجية فكل عهدة رئاسية تحمل في أجندتها قرارات خارجية وأدوار هي سلوكات خارجية تأثرت بالأوضاع الداخلية أي البيئة الداخلية كالعشرية السوداء التي أثرت في تعطيل وتجميد الأداء الدبلوماسي وغيبت الجزائر عن المشهد الدولي وأدخلها عزلة بسبب انشغال صانع القرار بالملفات السياسية والأمنية الداخلية عن لعب أدوار جيوسياسية. ومما لاشك فيه أن البعد العربي القومي جلي في العقيدة الجزائرية الخارجية.لقد أولت الجزائر المسألة السورية اهتماما لتسوية أزمتها وإنهاء الحرب في سوريا.

الإشكالية: تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية :

كيف صاغ صانع القرار الخارجي الجزائري الموقف الرسمي الجزائري اتجاه الأزمة السورية انطلاقا من ثوابت العقيدة الخارجية في ظل التحديات والرهانات البيئية الخارجية ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما طبيعة الأزمة السورية ؟
- هل كانت مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية من الملف السوري نابعة عن تمسكها بأصول تقاليد الدبلوماسية الجزائرية وثوابتها ؟ أم متأقلمة مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ؟

الفرضيات :

- ترتهن الاتجاهات الخارجية للجزائر إزاء الأزمة السورية بالتمسك بالعقيدة الخارجية للدولة وفق مبادئها .
- تقتضي المواقف الخارجية للجزائر حول الأزمة السورية التكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية كعوامل متحكمة في صناعة القرار الجزائري في الشأن الخارجي.
- تعتمد صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية على مرجعية المبادئ والتأقلم مع متغير المعطيات البيئة الخارجية لتحقيق أداء دبلوماسي مرن ديناميكي يحقق مكاسب دبلوماسية .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الموضوع في تخصيص ظاهرة مستجدة في السياسة الدولية بالدراسة بتسليط الضوء على أداء صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الثورة السورية مع تحديد أسباب الأزمة السورية تداعياتها نتائجها والوقوف على موقف الجزائر من الحراك العربي مع تخصيص الأزمة السورية - دراسة حالة. -

تتمحور الدراسة حول البحث في واقع الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية ومدى ديناميكية الموقف الرسمي الجزائري في الملف السوري وتمسكه بمبادئ وثوابت العقيدة الخارجية الجزائرية بالإضافة لتكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية والإقليمية .

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة رصد الموقف الرسمي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل الحراك العربي وبتخصيص الأزمة السورية كأنموذج خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى 2021 بعرض قراءة تحليلية لتوجهات ومقاصد السياسة الخارجية الجزائرية بين الثابت والمتغير بين الإخلاص للمبادئ التقليدية والتحرك وفق المصلحة بنمط برغماتي لتحقيق مكاسب للدبلوماسية الجزائرية في بعدها العربي ،الدراسة الأكاديمية الممنهجة علميا تعطي تحليلات وتفسيرات وتستشرف تسوية الأزمة السورية كما تحدد الخيارات والبدائل المتاحة أمام صانع القرار الجزائري.

ترتكز الدراسة على ثلاثية :السياسة الخارجية الجزائرية – الحراك العربي - الأزمة السورية بهدف تشكيل معالم الهندسة السياسية الخارجية الجزائرية وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة على مستوى الأطر المعرفية والنظرية.

المنهج المتبع: وظفت الدراسة مناهج أهمها منهج دراسة الحالة بتخصيص الأزمة السورية بالدراسة بالإضافة للتحليل وفق المنهج النظمي من خلال رصد متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية وتأثيرهما على الأزمة السورية.كذا تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة طبيعة الأزمة السورية والمنهج التاريخي بإعطاء نبذة تاريخية عن العلاقات التاريخية الجزائرية السورية.

ضبط المصطلحات :

الأزمة La crise: لغة الشدة والقحط.

اصطلاحا :هي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع ،في هذا الصدد يعرف تشارلز ماكليللاند الأزمة :"إن كما هائلا من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية حول مدلول الأزمة حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه كان موضوعا صعبا للوقوف على حقيقة مبناه ومعناه بحيث أصبح لفظ الأزمة يطلق على العديد من المواقف المختلفة ."وهذا لم يمنع الأكاديميين من تحديد تعريف للأزمة فقد عرف مجمع سلوك الأزمة الدولية بأنها "موقف ناجم عن حدوث تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي ،ويتسم بثلاث خصائص رئيسية في تصور السلطة العليا لصنع القرار السياسي هي:

أ- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه

ب- ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية

ت- الإدراك بأن هناك وقتا محددا للرد على هذا التهديد.

الدبلوماسية: ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية تعرف بأنها مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن بهدف تنظيم وإدارة العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي،منذ أن برزت الدولة المدنية كوحدة هذه المحيط الفاعلة ،وحتى الدول القومية والإمبراطوريات الكبيرة عبر تاريخ الحضارة الانسانية تعاملت وفق قواعد وتقاليد وأسس عامة تنظم العلاقات وقننتها في اطار ما يسمى القانون الدبلوماسي والذي استمد أصوله من القانون الدولي كثمرة لتاريخ طويل من العلاقات السلمية والتصارعية بين الأمم والشعوب .

الدبلوماسية : هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ، عرفها تاليران وزير خارجية نابليون قائلا:"الدبلوماسية هي خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية ،وأما الخط الثاني فهو القوات المسلحة للدولة." مقتبس من كتاب حرب الخليج: أوهام القوة والنصر الصفحة رقم :540 للأستاذ محمد حسنين هيكل.

النزاع لغة: معناه الخصومة.

النزاع اصطلاحا cleavage:

ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة لابد من احتواء وتحقيق التوازن بين قوى المجتمع حتى لا يتحول النزاع إلى صراع،النزاع الدولي هو ادعاءات متناقضة بين شخصين من أشخاص القانون الدولي أو أكثر تتطلب تسويتها وفقا لقواعد القانون الدولي،وقد بلغ عدد النزاعات في منطقة الشرق الأوسط من عام 2009 إلى 2018 حسب دراسة للأستاذ وليد عبد الحي 43 نزاعا.

2. طبيعة الأزمة السورية: تستهل الدراسة بتوصيف الأزمة السورية من خلال ذكر الأسباب والنتائج لفهم طبيعة الأزمة السورية

أطلقت الحكومة السورية إصلاحات سياسية في أفريل 2011 بداية بتشكيل حكومة جديدة ومنح الجنسية السورية لآلاف من الأكراد ورفع حالة الطوارئ[1] المفروضة منذ عام 1984 السير نحو الانفتاح السياسي .

استخدمت الحكومة السورية القوة لتفريق المحتجين كانت بداياتها عمليات عسكرية شنها الجيش السوري في درعا، ما أثار حفيظة المجتمع الدولي.[2]

ظهر جناح مسلح للمعارضة السورية مدعوم من طرف دول غربية سلحت الميليشيات بسم الجيش السوري الحر ودخل في مواجهات عسكرية مع الجيش السوري الرسمي المتمسك برئاسة الأسد المدعوم من روسيا.

في سنة 2013 دخلت الأزمة السورية منعطفا خطيرا أخلط كل الأوراق وعصف بكل الجهود الرامية لحل الأزمة بظهور طرف ثالث وهو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ما زاد الوضع تعقيدا وهو سيطرته على مناطق واسعة من الأراضي السورية عسكريا ودخل في حرب مع جبهتين المعارضة السورية والجيش النظامي الرسمي السوري .وفي هذا الصدد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات تحت عنوان مكافحة الإرهاب أبرزها 2139 و2191 الصادر في تاريخ 2014/02/22 كما صدر قرار 2139 يدين الهجمات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم داعش في سورية دعا القرار كل من السلطات السورية والمعارضة محاربة التنظيم .وفي 15 أوت 2014 صدر قرار يحمل رقم 2170 بموجب الفصل السابع من الميثاق الأممي ،جاء القرار بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة على أراضي من سورية والعراق بعد قيامهما بعمليات إرهابية كالإعدام الجماعي وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي كان دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة السورية ضيق لأنه اقتصر على العمل الدبلوماسي وتقديم المساعدات وهو عجز وفشل في جهاز دولي بحجم منظمة الأمم المتحدة في حل الأزمة السورية بسبب فشل آليات النظام الأممي في قيامه بمسؤولياته يتبعه فشل الدول الفاعلة في هذه المنظمة بحكم عضويتها[3] . (انظر الخريطة في الملاحق)

1.2 أسباب الأزمة السورية:

تعددت أسباب الأزمة السورية من بين الأسباب الداخلية نذكر :وصول حافظ الأسد الحكم بانقلاب على الرئيس نور الدين العتاسي وكافة قيادات حزب البعث منهم صلاح جديد سنة 1970 في حركة تصحيحية واستلم قيادة الحزب الحاكم كانت فترة حكمه تشهد إعلان حالة الطوارئ منذ 1962.....أيضا التركة الحرجة التي ورثها الأسد عن والده حين تولى الحكم عام 2000 وضع اقتصادي اجتماعي سياسي مؤسساتي معقد ومتدني .في خطاب الرئيس الشاب عام 2000 تبنى مقاربة إصلاحية للخروج من الأزمة من خلال حوار اجتماعي- سياسي بالتحول من نموذج التخطيط المركزي الشامل إلى اقتصاد السوق وفي هذا السياق ظهرت المنتديات الثقافية – السياسية تصدرها المثقفون نشطت المنتديات نحو خيار الإصلاح السياسي لتأليف أحزاب في إطار القانون . تميز الإطار العام لعملية صنع القرار في النظام السوري بشخصنة سلطة القرار في يد الرئيس لأن الدستور أعطى سلطات للرئيس الراحل حافظ الأسد وهو ما انعكس على عمل كافة المؤسسات وفي عام 1964 تحول النظام من نمط الحكومة المغلقة الشديدة التركيز والشخصنة والاحتكار السياسي والاقتصادي لقد تبنت الحكومة السورية برنامج الإصلاح[4] . كذا تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية

(التخلف، البطالة، أزمة السكن، الانفجار السكاني.....).أتاحت وسائط الاتصال الجديدة ومن بينها الفيسبوك منصة تعبير حر للعديد من الناشطين الفيسبوكيون في المساهمة في نشر كل ما يخص الأزمة السورية داخليا وخارجيا ،بالتالي كسر احتكار وسائل الإعلام التقليدي على المعلومة وأحيانا تغييبها بما يناسب الخط الافتتاحي للمؤسسة وأهمية الوسائط الجديدة إسماع صوت الشعب السوري واللاجئين للمطالبة بحقوقهم على سبيل الذكر صفحة معاناة لاجئ التي نقلت معاناة اللاجئين في الدول المستضيفة منها الدول العربية التي إختارها السوريون كدولة لجوء أو دولة عبور لأوروبا. دور المتغيرات التكنولوجية في تسارع الأحداث وتغيراتها مع ضبط إيقاع الزمن والمسافة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي.الاتصال المباشر والمنظم أو العفوي بين الشباب خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية للتجمهر جرت الأحداث في المدن الصغيرة وبقيت المدن الكبرى المليونية في منأى عن الأحداث لأن المدن الصغيرة تعرضت للتهميش بالخصوص درعا وريف دمشق وقد عانت البطالة وتدني مؤشرات التنمية الإنسانية والفقر ولأن الشريحة العمرية الشابة هي الأغلبية والحساسة والقابلة للمبادرة والأكثر تفاعل برياح التغيير.التعبئة التي كانت ترتكز على قوة النسيج الاجتماعي التضامني هي روابط تشكل لحمة اجتماعية بسبب الروابط العشائرية .[5] ضعف المؤسسات الدستورية، والحصار الخارجي أيضا العقوبات الاقتصادية أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية السورية.[6]

الأسباب الخارجية: تعددت الأسباب الخارجية تحاول الدراسة حصرها في النقاط التالية:

سورية دولة تقع في محيط جيو سياسي مضطرب- المد والتأثير والتأثر بثورات الدول العربية بداية من تونس. عدم قدرة النظام السياسي من الخروج عن أوامر الأقطاب الدولية والإقليمية. اكتشاف زيف الديمقراطية الأمريكية التي روجت لحقوق الإنسان ما أدى للاحتقان لدى شعوب المنطقة.التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يتغير الحكم وفق صورة جديدة تعكس وعي الشعوب العربية التي طالبت بالإصلاح السياسي والتجديد بالدخول في مرحلة انتقالية.عرفت اضطرابا تغذى الصراع تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية لفرض تموقعها وبسط نفوذها هذا التنافس زاد من حدة وتيرة الصراع في سورية ما أربك دولا في اتخاذ موقفا من النظام السوري بإزالته حافظت على مصالحها الإستراتيجية كانت تتحكم بزمام الأمور.كما أن السياسة الأمريكية المنتهجة سوقت لمفاهيم جديدة في المنطقة وخلفت عدو استراتيجي تحت مسمى الإرهاب، والمشروع الأولي الشرق الأوسط الكبير[7].

2.2 نتائج الأزمة السورية:

ارتفاع الكلفة البشرية:معاناة الشعب السوري من ويلات الحرب ودخوله في حرب أهلية وصراع دولي خاصة المدنيين بتعرضهم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. الإحصائيات بالأرقام حول الحرب في سورية سجلت حصيلة ثقيلة قدرت بـ:387 ألف سوري على الأقل منذ اندلاع الحرب وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان. نزوح وتشريد ملايين السكان حوالي مليوني سوري أي هجرة داخلية يعيشون في فقر مدقع وأزيد من 12 مليون سوري داخل سوريا يكافحون لا يجدون ما يأكلون كل يوم وفق برنامج الغذاء العالمي.200 ألف شخص في عداد المفقودين وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.مقتل حوالي 12 ألف طفل سوري في هذا الصراع وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف). سقوط ضحايا في صفوف الصحافة المحلية والدولية في أثناء تأدية مهامها خلال التغطيات الإعلامية قتلى وجرحى. ما يعادل 6.7 مليون سوري تركوا منازلهم بسبب المعارك والهجمات المتكررة مفضلين العيش في مخيمات حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة. الحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية الاغاثية.معاناة نصف مليون طفل من سوء التغذية[8].

أكثر من 2.4 مليون طفل سوري خارج النظام التعليمي. سقوط حوالي 923 من أفراد الأطقم الطبية قتلى.أسفرت الحرب عن إصابة أكثر من 02 مليون شخص بإصابات سببت لهم الإعاقة الدائمة [9]. أكبر موجة لجوء في التاريخ الحديث بسبب الهجرة الخارجية أكثر من نصف الشعب السوري منذ عام 2011 حسب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين واستضافت لبنان وتركيا والأردن حوالي 93% من

اللاجئين السوريين الذين يحتاجون لمساعدات إنسانية. قرابة 5.6 مليون نسمة فروا خارج سوريا إلى دول الجوار ثلثهم أطفال أقل من 11 سنة حسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

كما تسبب الصراع في سوريا بأكبر أزمة لجوء في العالم منذ الحرب العالمية الثانية بتعداد 6.5 مليون لاجئ بحيث شكل عدد اللاجئين في لبنان 1/3 السكان أي 1.5 مليون لاجئ يعيشون وضعا إنسانيا صعبا لا يسمح بالعيش الكريم بسبب وضعهم الغير شرعي في أغلب الدول أيضا اللاجئين في مخيمات غير لائقة بسبب الأزمة الاقتصادية وتهديد جائحة كورونا لأمنهم الإنساني.

في ظل تملص المجتمع المدني من مسؤولية فمنذ الانفلات الأمني بسوريا في سنة 2011 كانت وجهة السوريين الدول المجاورة التي رحبت بهم في البداية ولكن العبء كان ثقيلا خاصة على لبنان التي تعيش ضائقة اقتصادية بالإضافة لجائحة كورونا التهديد الصحي العالمي[10] .

في ظل الظروف الاستثنائية وغياب رؤية واضحة عما ستؤول إليه الأحداث فمن حق الإنسان السوري اللجوء .قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 3115000 لاجئ سوري ،أما تركيا ،الأردن ،لبنان، العراق بالإضافة إلى 22 ألف لاجئ في مصر و 30 ألف لاجئ ينتشرون في دول أخرى.تزامن اللجوء في لبنان مع الأزمة الاقتصادية ثم تفشي فيروس كورونا المستجد COVID 19 في منتصف مارس 2020 سارعت الحكومة اللبنانية للإغلاق التام وحضر التجوال ليلا ومع الانهيار الاقتصادي للبلاد والاضطراب الديمغرافي والاجتماعي في لبنان بتدفق اللاجئين وجه المواطنين[11] .

عدد اللاجئين السورين في تزايد لقد وصل عددهم ما يقارب مليون و400 ألف في عام 2017 في المملكة العربية الهاشمية أي ما يقارب 40% من عدد السكان ما شكل تحديات أمنية واقتصادية وسياسة واعتبر الوجود المدني للاجئين السورين عامل عدم استقرار في الأردن اجتماعيا واقتصاديا ولحد الساعة لم يشكلوا أي تهديد أمني عسكري ولأن الأردن يعيش وضع اقتصادي هش مديونية وانخراط أفراد في تنظيم الدولة الإسلامية داعش وجبهة النصرة (القاعدة سابقا) معطيات تزعزع استقرار الأردن بحث استهدفت داعش أمنها حين استهدفت قلعة كرك التاريخية في 2016 وتدفق الجهاديين وتهديد إرهاب الحدود وتجارة الأسلحة ..[12].بالإضافة للكلفة المادية: الأضرار الهائلة على مستوى البنى التحتية واستنزاف الاقتصاد وقطاعاته المنهكة .خراب الأحياء والمدن . تعرض الكثير من المواقع الأثرية والتراثية للتدمير منها مواقع التراث العالمي الستة حيث أن الهجمات ألحقت خسائر في مدينة تدمر التاريخية بسبب القصف الجوي .تعطيل المرافق الطبية بحيث أن نصف مستشفيات تعمل فقط و 350 منشاة صحية تعرضت لـ:595 هجوم حسب منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان في مارس 2020،تردي المنظومة الصحية بسبب انتشار الإصابات بجائحة كورونا.الأزمة الإنسانية كانت مصحوبة بتدهور اقتصادي وانخفاض قيمة العملة السورية وغلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطن. تدمير القاعدة الاقتصادية للبلد والممتلكات المدنية والمرافق العمومية .في قطاع التعليم التربوي تضررت الهياكل القاعدية الخاصة بمؤسسات التعليم ما أدى إلى ارتفاع حصيلة التسرب المدرسي.لقد منع القانون الدولي الإنساني التدمير الغاشم للممتلكات المدنية في مناطق النزاع المسلح بما في ذلك المرافق والمنشآت التعليمية.

لم يستطع حوالي 3.8 مليون طفل سوري الحصول على فرص التعليم أي ما يقارب 2.8 مليون طفل خارج المدرسة منهم 2.1 مليون طفل داخل سورية و 800 ألف طفل في دول الجوار لترتفع الحصيلة إلى 6400000 طفل مسرب ومشرد ولاجئ في عام 2016.

- **الجدول رقم 01: إحصاء الأطفال السوريين اللاجئين خارج المدرسة)**

البلد	تركيا	لبنان	الأردن	العراق	مصر	المجموع
عدد الأطفال خارج	452598	180419	31841	25257	4104	694220
النسبة المئوية	%61	%49	%14	%39	%10	%48

المصدر:هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2016 .

هذه الشريحة من المجتمع سلب حقها في التعليم ووقعت في شبكة التجنيد للقتال.

- **الجدول رقم02 :عدد الأطفال المسربين والمستغلين عسكريا2014- 2017**

السنة	2014	2015	2016	2017
عدد الأطفال المجندين	351	538	1034	1142

المصدر :هيئة الأمم المتحدة ،2018

النتائج السياسية:انتهاك السيادة السورية وارتكاب جرائم دولية في حق المدنيين يجب أن تخضع لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية[13].وقد تم تدويل الأزمة السورية: انتقال الأزمة من نزاع داخلي حول توزيع السلطة والثروة والعدالة الاجتماعية لصراع دولي تتقاطع فيه الأبعاد الجيواستراتيجية في صورة صراع بين القوى الكبرى في نقطة تحول في طبيعة النظام الدولي ونقطة فارقة في تغيير القطبية الدولية.التدخل الدولي:فسح المجال أمام تدخل فواعل دولية في سوريا ،اتضح جليا أن الهيئات الدولية تدخلها لم يكن في مستوى تطلعات المجتمع الدولي والشعب السوري الذي كان يتأمل في تحرك الأجهزة الإقليمية والدولية لحماية حقوقه ،القوى الدولية شاركت بحروب بالوكالة إما كحليفة للنظام السوري أو ضده ،مجلس الأمن لم يمثل سوى جهاز دولي قانوني أعتمد لتوجيه الأزمة وفق مسار تحدده الدول الغربية وفق ما يخدم أجندتها التي حددت فيها المصالح مسبقا والأهداف بغرض إعادة رسم الخريطة الأمنية للمنطقة فقد حقق المجلس عجزا واضحا في حل الأزمة السورية بسبب تعارض وتضارب مصالح الأعضاء الدائمين.أما بخصوص جامعة الدول العربية لم تتدخل عسكريا بشكل مباشر لكن ساهمت في ترجيح الكفة لصالح المعارضة السورية من خلال العقوبات المفروضة على النظام ووجهت الرأي العام العالمي والعربي بتأييد المعارضة ومناهضة النظام[14] .

3.موقف الجزائر الرسمي من الحراك العربي:

1.3 مقاصد وتوجهات الدبلوماسية الجزائرية إزاء الحراك العربي بين ثوابت العقيدة الخارجية ومتغير البيئة الإقليمية:

حكم عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا ميراث صنع هوية الجزائر الدولية بمواصفات المحايد والوسيط المقبول لدى الأطراف ولاعتبارات المصلحة الوطنية.

أداء الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع تداعيات الحراك العربي فكانت مقاربة السياسة الخارجية الجزائرية حول موجة الحراك العربي تقتضي التكيف المرن لثوابتها تماشيا مع مستجدات الأحداث فكان موقف الجزائر مع النسق العقيدي الوطني الثوري واختلفت القرارات الدبلوماسية الجزائرية من دولة إلى أخرى من حيث الدرجة والقوة إزاء الحراك العربي.بداية الخطاب الرسمي الجزائري في تعاطيه مع الحراك العربي بشكل عام يعكس تقاليد الدبلوماسية الجزائرية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحرص على التزام الحياد بعدم نصرة طرف على حساب طرف أخر واعتماد الدبلوماسية الوقاية عبر هيئات ومؤسسات إقليمية كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية مع إبداء التحفظ لترتيب الأولويات وتحديد الخيارات والأهداف والسلوكيات المتلائمة مع توجهات السياسية الخارجية نحو البيئة الخارجية.

قراءة موقف الجزائر من النموذج الخاص بالمنطقة العربية للتحول الديمقراطي بالانتفاضات الجماهيرية للتخلص من الأنظمة الحاكمة يتحدد بخيار صانع القرار الجزائري بعدم التدخل في ما يحدث في دول الربيع العربي بوصفه شأن داخلي هذا ما عبر عنه الرئيس السابق الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بصريح العبارة في خطابه للشعب الجزائري :أن الجزائر لا تتنازل عن مبدئها الراسخة المتمثل في عدم تدخل في شؤون الداخلية للدول وان حكوماتها لها الحق في التعامل مع هذا الموضوع الداخلي احترامها لسيادتها صرح وزير الخارجية مراد مدلسي لنواب البرلمان الجزائري بأن مواقف الجزائر مسؤولة بخصوص التطورات التي عرفتها تونس ،ليبيا ،مصر وسورية ...هذه المواقف نابعة من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية لعدة عقود :عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام خيارات الشعوب وإراداتها في تقرير مصيرها.

كانت حالة الاضطراب في المحيط العربي للجزائر تحدي لصانع القرار الجزائري للخروج بقرار غير اعتيادي بسبب تسارع الأحداث وتواليها في عدة عواصم عربية كان التريث سيد الموقف تجنبا للوقوع في سوء الإدراك لأن الانتفاضات السلمية انزلقت أمنيا نحو العنف ما أدخل الدول حروبا أهلية طائفية (ليبيا ،سورية) أو حالة لا استقرار غير مسبوق (تونس،مصر) لقد اختلف الموقف الرسمي الجزائري الخارجي من حالة لأخرى على نحو منفصل ،ساد الحذر والترقب إزاء الثورة في تونس ومصر وكان موقف خافتا في كل من اليمن والبحرين ،كما دعا صانع القرار الجزائري إلى ضبط النفس وأظهر الحياد وعدم الميل نحو أي طرف من الأطراف المتنازعة متمسكا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما دعمت الجزائر احترام الشرعية الدولية باللجوء إلى هيئات ومؤسسات إقليمية والقيام بمساع ومبادرات لحل الأزمات الداخلية وكان موقفها ثابتا في المنابر الدولية وأثناء التصويت داخل الجامعة العربية برفض لأي مشاريع تدخلية أو الاعتراف بالمعارضة.فضلت الجزائر الحلول السلمية في سورية ورفضت التدخل العسكري في ليبيا وكان موقفها أكثر وضوحا وديناميكية إذ أن الجزائر لم تنخرط في أي حملة عربية أو دولية لمطالبة القذافي بالرحيل من مبدأ الحياد ولم تعلق على مطالب التغير ورفضت بشدة تدخل حلف شمال الأطلسي ولم تسمح لطائراته بعبور المجال الجوي وأراضيها ولم تعترف بالمعرضة حتى بعد سقوط القذافي واضطرت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي إلا بعد أن منح مقعد في هيئة الأمم المتحدة كممثل شرعي للشعب الليبي.[15] تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في أحداث الربيع العربي تفسيره أمني بسبب الترقب من انتشار الثورات تحقيقا لأمنها القومي كأولوية في أهداف السياسة الخارجية الجزائرية فتعاطي صانع القرار مع الموضوع بتوجس وحذر من انتقالا لانتفاضات الشعبية إلى الجزائر وهذا الخيار عقلاني ومسألة الشرعية يستمدها النظام من الشرعية الثورية كان موقفا يصاحبه الترقب من انتقالا لحراك العربي والدخول في حالة من اللااستقرار السياسي خصوصا وأن الجزائر عاشت الحالة وما نجم عنها من عنف مسلح منذ 1991 بعد توقيف المسار الانتخابي وعاشت الجزائر عشرية الإرهاب.

حيث موقف الجزائر طبعه الانكفاء الذاتي والبحث على ضمان الاستقرار الداخلي واستتباب الأمن بسبب التهديد الأمني على الحدود البرية من دول الجوار خاصة تونس وليبيا بالإضافة إلى الهجرة الغير شرعية وتدفق اللاجئين وتنامي حركات التطرف وانتقالها للعمق الجزائري فالبعد الأمني للسياسة الخارجية محدد في موقفها اتجاه الربيع العربي وعلى هذا الأساس زادت الجزائر من ميزانية الدفاع 20 مليار سنويا حماية للأمن الوطني والمصلحة القومية العليا والجريمة المنظمة وتدفق مصادر التمويل والتجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل كذا الحركات الانفصالية المتمردة على أساس اثني .هذا ما يدل على رجاحة الدبلوماسية الجزائرية أمنيا نجحت الجزائر في منع انتقال الفوضى إلى أراضيها وحافظت على أمنها وحققت الاستقرار بالرغم من الانتقادات الموجهة للموقف الرسمي الجزائري لكن الجزائر تمسكت برفض التدخل الأجنبي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول احتراما لمبدأ السيادة وهو موقف مسالم واقعي كانت تدافع عن أهدافها الأمنية على حساب دورها الريادي ومكانتها لأنها كانت حيادية ولكن الهجوم الإرهابي في تيقنتورين أثبت صحة الرؤية الاستشرافية للسياسة الخارجية الجزائرية لأن الهجوم وراءه أطراف خارجية ويبقى التساؤل مطروحا هل تمسك الجزائر بمبادئها التقليدية يحول دون التأثير والديناميكية في سياستها الخارجية خاصة وأن الجزائر لها ثقل استراتيجي وقوة عسكرية هل اكتفاءها بمجاراة الأحداث بدل أن تكون مبادرة وفاعلة في ظل التحولات والتفاعلات داخل فضاءاتها الإقليمية العربية الإسلامية وهو ما يؤثر سلبا على صورتها في الخارج والداخل ومدى مصداقيتها[16].

سارعت الجزائر إلى استدراك العديد من السياسات وتبني العديد من المطالب نحو الاستقرار وفقا لنظرية الدومينو توقع المحللون أن ينتقل المد الثوري بعد سورية للجزائر وهو ما لم يتحقق.

بسقوط نظام القدافي في ليبيا أصبحت الحدود الجزائرية الليبية - حوالي 1000 كلم – مفتوحة أمام تهريب الأسلحة فقد ضبط الجيش الجزائري صواريخ مضادة للطيران وأسلحة خفيفة ومتوسطة ووصلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى الطوارق والأزواد شمالي مالي وإلى

جماعة إرهابية حركة الجهاد والتوحيد في غربي أفريقيا التي أعلنت ولاءها لتنظيم داعش .كلف ميزانية الجزائر لتأمين الحدود مع دول الجوار أعباء مع تراجع أسعار النفط عام 2014.

تعرضت الجزائر عام 2013 لهجوم إرهابي عنيف على منشأة الغاز في تيغنتورين والارهابين انتقلوا من شمال مالي عبر صحراء النيجر ثم جنوب ليبيا واحتجزوا رهائن منهم أجانب وقتلوا منهم العشرات قبل تدخل قوات الجيش الجزائري الذين قضوا على العناصر الإرهابية[17].

نبذة تاريخية عن العلاقات الجزائرية السورية:

التاريخ يشهد بعمق العلاقات الجزائرية السورية ،كانت سورية تؤازر الجزائريين في ثورتهم لنيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي ،ناصرت سورية القضية الجزائرية في عدة مواقف وأيدتها في المحافل الدولية وفي عدة مناسبات على سبيل الذكر لا الحصر ساند أعضاء المجلس النيابي السوري الثورة الجزائرية في خطاباتهم كما وقفت الحكومة السورية في صف الثورة على لسان الرئيس السوري شكري القوتلي في 13 مارس 1957 ودعم سورية التام للجزائر حكومة وشعبا "سورية مشتركة معكم في القتال فإن أردتم السلاح أعطيناكم وإن أردتم المال منحناكم .بل وعرض رجال سورين للقتال على الوفد الجزائري الذي كان في زيارة لسورية أعضاء من جبهة التحرير الوطني إلى جانب إخوانهم وتحدى فرنسا صراحة قائلا لأعضاء الوفد :" أقول لكم هذا علنا جهارا لكي تسمع فرنسا قولنا ولكي تعلم أننا قوما جد لا هزل".

وأمر قائد الجيش السوري فتح مخازن الأسلحة والذخيرة ليأخذ منها المجاهدون الجزائريون . عبرت كل من مصر مؤازرتها للثورة الجزائرية.ولكن سورية كان موقفها صريح وجريء باستعدادها للدخول في مواجهة عسكرية ضد فرنسا مناصرة للقضية الجزائرية وهو رد على أقوال فرنسا بأن القضية الجزائرية داخلية لا يجوز الخوض فيها .وكان هذا الموقف السوري على هيئة الأمم المتحدة التي تخاذلت في قرارها في 15 فيفري 1957 الذي لم يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ورد فعل أيضا لدعم حلف الناتو لفرنسا وفي قراره الصادر في مارس 1957 الذي يسمح للسلطات الفرنسية بسحب كمية من عتادها الحربي وجزء من الجيش التابع للحلف واستخدامه في حرب الجزائر.

هي القومية كانت دافعا لمناصر سورية للجزائر وتأثير شعب سوري بالأخبار التي تنقل مجازر وجرائم يومية في حق الجزائريين.

كما كانت من صور التضامن مع الشعب الجزائري تخصيص جناح لإبراز الحضارة الجزائرية تاريخها وثورتها في معرض سورية الدولي الذي كان بتاريخ أكتوبر 1957.وجه الرئيس السوري نداء لكل الحكومات والشعوب العربية لمساعدة الجزائر .كانت سورية تنشط مظاهرات لدعم القضية الجزائرية .1

أمر السيد : عبد الحميد مهري بعد التحاقه بالوفد الخارجي بالقاهرة إنشاء مكتب دمشق بالجمهورية السورية وهو أول مكتب بالمشرق العربي وضعته جبهة التحرير الوطني ،كان الافتتاح الرسمي بداية :1965 أصبح السيد الغريسي محمد مسؤولا أولا عن مكتب دمشق ومع انضمام سورية لمشروع الوحدة العربية مع مصر في 1958 لم يعد للمكتب نشاطات دبلوماسية واختزلت مهامه في عبور الأسلحة وتكوين الطلبة الجزائريين عسكريا وإحياء تظاهرة أسبوع الجزائر في المدن السورية.

كما كان للمكتب نشاطا إعلاميا بتعريف الصحافة السورية بالقضية الجزائرية وأجرى عبد الحميد مهري ندوات صحفية وكتب في جريدة البعث حول تجربة العمل الثوري وأعد المكتب دراسات ومنشورات وأصدر مطبوعة بعنوان الاستعمار الفرنسي وأثره في الجزائر ومطبوعة أخرى بعنوان : الشعب الجزائري وثورته تناولت سياسة المستعمر الفرنسي ونتائجها السلبية على الجزائريين. كانت المنشورات والنشاطات تدعو للرفع من الروح القومية العربية للوحدة مؤازرة الجزائريين في قضيتهم ونيل استقلالهم.

والتاريخ يشهد على بطولات المجاهد الجزائري الأمير عبد القادر الجزائري حين وقعت في لبنان فتنة بين الدروز و المسيحيين و امتدت إلى دمشق سنة 1860 . جمع الأمير الأعيان و الوجهاء و العلماء و خطب فيهم فكان خطابا تاريخيا بين أن الإسلام يأبى ما يحدث و

كان سببا في إنقاذ الأرواح حوالي 15000 مسيحي . بما فيهم سفراء و قناصل دول غربية دامت الفتنة حوالي 7 أيام متتالية و قد أرسلت فرنسا10 ألاف جندي إلى بيروت تحت قيادة الجنرال بوفور .أرسل للأمير أنه عازم لضرب دمشق و سار الأمير ليلا و اجتمع بالجنرال و أقنعه للعدول عن هجومه

هذا الإنجاز الدبلوماسي أعلى شأن الأمير بين الناس و الدول فكتبت الصحف العالمية عنه و تلقى أوسمة و رسائل الشكر و العرفان كرجل الوفاق و السلام و الصلح .

أسرع الأمير كحاكم دمشق بإطفاء نار ستحرق الديار الشامية و حذر من الطيش و خاطب من أراد قتل المسيحيين "أهذه الصورة التي تشرفون بها رسولكم صلى الله عليه وسلم ؟ إن غضبه سيكون عليكم لن أمكنكم من اي مسيحي تراجعوا و إلا أعطيت لرجالي الأمر بإطلاق النار " .

أرسلت الملكة البريطانية هذه للأمير مردفي مراسلة بها " لم أفعل إلا ما توجبه علي فرائض الإيمان و لوازم الإنسانية " ، شرف الأمير الجزائر في الشام إثر حله لأزمة تمثلت في حرب أهلية و حقنه لدماء أبرياء في الشام وتوفي الأمير في الشام ودفن في بلده الثاني سورية في تراب دمشق سنة 1883 وأعيد رفته إلى أرض الجزائر في سنة 1966 في احتفال رسمي وشعبي مهيب بحضور الرئيس السوري الأسبق نور الدين الأتاسي وحمل نعشه الرئيس الجزائري هواري بومدين .

وكتب نزار قباني الدبلوماسي والشاعر السوري قصيدة خص بها البطلة الجزائرية جميلة بوحيرد

الاسم :جميلة بو حيرد

رقم الزنزانة : تسعون

في السجن الحربي بوهران

والعمر اثنان وعشرون

عينان كقنديل معبد

والشعر العربي الأسود

كالصيف كشلال الأحزان

أبريق للماء وسجان

ويد تنضم على القرءان

وامرأة في ضوء الصبح

تسترجع في سبل البوح

آيات محزنة الإرنان

من سورة مريم والفتح

الشام احتضنت الأمير عبد القادر الجزائري وتحولت لموطنه وتعرضت سورية للاستعمار الفرنسي بين عامي 1920 و1946 ،فالمخزون التاريخي و التقارب الروحي والمصيري تشكلا بين البلدين زاده الدعم والمناصرة السورية لكفاح الشعب الجزائري وتأييدها المطلق للثورة الجزائرية ومطالب نواب المجلس النيابي السوري والإعلاميين مقاطعة فرنسا والضغط على جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف صريح وفعال دون تحفظ لتحرير كل الأراضي العربية .فقد خصص البرلمان السوري جلسات لمناقشة ومتابعة القضية الجزائرية .

في 10 رمضان 1377 الموافق لـ: 30 مارس 1958 كانت دمشق خصصته كيوم الجزائر تميز بإقامة الاحتفالات والمهرجانات الثقافية وشكلت هيئة بدمشق لجمع التبرعات المالية قدمت إلى مكتب حزب جبهة التحرير الوطني ففي مارس 1957 تسلم الوفد الجزائري 1.800.000 ليرة سورية

و 49.130.132 دولار بصكوك موقعة من الرئيس السوري شكري القوتلي نفسه وفي نفس السنة تسلم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني صكا أخر بقيمة مليار وخمسة ملايين فرنك . كما فتحت الحدود وفتح باب التطوع أمام السوريين المدنيين والعسكريين لنصرة إخوانهم الجزائريين وانضموا في صفوف الثورة حتى النصر ونيل استقلال الجزائر.

2.3 موقف الجزائر الرسمي من الأزمة السورية:

كانت الأزمة السورية الأكثر تعقيدا ،غير سلمية مقارنة بالحراك العربي .امتدت من أزمة داخلية وحرب أهلية إلى تنافس إقليمي وصراع دولي بين قوى عالمية كل طرف يحاول فرض هيمنته واستراتيجيته وفق نظرة جيوبوليتيكية برغماتية.

الجزائر و الجمهورية السورية دولتان ترتبطان بعلاقات متينة ضاربة بجذورها في التاريخ تقويها الصلة القومية والعروبة والديانة الإسلامية وكانت الجزائر في توجهاتها العامة التي ترسم السياسة الخارجية تعبر عن مواقفها إزاء الثورة السورية انطلاقا من العقلانية والارتكاز على المبادئ والثوابت التي تحكمها.

منذ البداية فضل صانع القرار الجزائري الحلول السلمية للأزمة السورية ودعت النظام والمعارضة الجلوس حول مائدة التفاوض ورفضت منطق استخدام القوة ورفضت كل تدخل عسكري أجنبي ضد سورية واعتبرته غير قانوني إذا تم خارج الشرعية الدولية أي خارج إطار مجلس الأمن والميثاق الأممي.

لقد التزمت الجزائر الحياد ولم تؤيد أي طرف من أطراف النزاع وفقا لتقاليد الدبلوماسية الجزائرية ،كما حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان .كانت المواقف التي تبنتها الجزائر ليست غريبة عن ممارسات الجزائر فقد اعتادت الجزائر على اتخاذ نفس المواقف حول ملفات دولية وقضايا مماثلة لأنها تحترم مبادئها وتتمسك دوما بثوابتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الشعوب في تقرير مصيرها وأن أي تغيير من صلاحيات الشعوب وفقا لأوضاعها ومصلحتها.

دعت الجزائر لفتح قنوات الحوار والتشاور والخروج بحلول سلمية ولم تقاطع النظام السوري فقد شذت عن الموقف العربي وأبقت بعلاقاتها بالنظام السوري ورفضت التدخل الخارجي. هذا الموقف أشاد به وزير الخارجية السوري وليد المعلم :الاهتمام الذي توليه الجزائر لخروج سوريا من هذه الأزمة بأسرع ما يمكن وهي حريصة على وحدة الشعب والتراب السوري إلى جانب رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وصرح وليد المعلم خلال زيارته إلى الجزائر بالقول إن الجزائر وسورية يوجدان في خندق واحد ضد الإرهاب والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول وإن الزيارة ستكون مناسبة للبحث في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات . وقد أضاف في تصريحه :اطلعنا على التجربة الجزائرية في السلم والمصالحة الوطنية التي تلت العشرية الحمراء وإمكانية قيام سورية بنفس المبادرة مع المسلحين ،بعد وقف الأعمال العدائية خلال هذه المرحلة وأشار وزير الخارجية السوري أن الجزائريين وجدهم على إطلاع عميق بالأحداث في سورية وأوضاع البلد وهو مؤشر باهتمام القيادة في الجزائر بخروج سورية من هذه الأزمة في أسرع وقت ممكن.

وجاء في جريدة الحياة مقال إلكتروني في الموقع الإلكتروني WWW.ALHAYAT.ARTICLS: بعنوان سلال والمعلم يبحثان في الجزائر جهود :الحل السياسي للأزمة السورية ،وفي بيان حكومي أشار أن الطرفان تحدثا حول مواصلة مكافحة الإرهاب والتشاور بين البلدين حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك .....الجزائر بذلت جهودا من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة من خلال ابراز مصالح الشعب السوري واحترام الشرعية الدولية .قد حمل تصريح المعلم مؤشرات بأن الجزائر مستقبلا سيكون لها دور في

مسار الأزمة السورية خاصة وأن الجزائر شريك استراتيجي هام في محال مكافحة الإرهاب ويحظى باحترام جميع أطراف المجموعة الدولية وهو احترام نابع من جهود الجزائر ودورها في نشر السلم والأمن الدوليين. اتسم موقف الجزائر بالاستمرارية وبتمسكه بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحل السلمي للنزاع.وكذا كان موقفها واقعيا اتجاه الأزمة السورية فتعاطي صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائري مع هذا الملف المستجد ذو الطبيعة المعقدة والمتعدد الأطراف والأبعاد بفهم للواقع وبالظروف المحيطة والمعطيات البيئية دون تهميش البيئة الداخلية.

بحيث كان موقف صانع القرار الجزائري واضح وقد اتهم بالضعف لأنه اتسم بعدم الفعالية والتأثير واتهم أيضا بالسلبية مقارنة بنشاط وديناميكية السياسة الخارجية في قضايا أخرى كالملف الليبي مثلا.

ولأن سمعة الجزائر الطيبة وخبراتها التراكمية في الوساطة لحل النزاع وجورها النشط في حل النزاعات وفي مجال محاربة الإرهاب كلها معطيات تؤهل الجزائر لأداء دور الوساطة بصفتها طرف محايد وموثوق فيه[18] .

موقف الجزائر بخصوص الملف السوري كان صريحا و علنيا على لسان وزير الخارجية السيد رمطان لعمامرة في عام 2016 بوصف المعرضين بالإرهاب واسترجاع الجيش السوري لمدينة حلب من الإرهابيين وهو أول مسؤول عربي يصف المعارضة بالإرهاب ورد على تحليلات الصحف العربية والأوروبية منها الصحيفة البلجيكية التي توقعت أن تتحول الجزائر إلى سورية الثانية في الشمال الإفريقي ما أثار سخط الخارجية الجزائرية التي رد سفيرها في بلجيكا .وفي هامش المؤتمر الدولي حول السلم في إفريقيا الذي عقد في وهران قال السيد رمطان لعمامرة : الدولة سورية استعادت سيادتها وسيطرت على حلب وأضاف بأن الأشخاص الذين كانوا وراء تصريح بروكسل كانوا يحلمون بانتصار الإرهاب في حلب ...وقد فشل الإرهاب وهم يظنون أنه يمكن أن ينجح في الجزائر.جاء في المقال البلجيكي توقع أن تشهد الجزائر مصير حلب من حرب أهلية ودمار ،ما أخرج السلطات الجزائرية عن تحفظها و حيادها وهو مطلب شعبي وأيضا من طرف جمعية العلماء المسلمين الداعين لإقامة جسر إغاثي عاجل . ،تنظر الحكومة الجزائرية إلى الحكم السوري بأنه ضمن ما يسمى محور المقاومة بحيث كانت سورية من دول الصمود والتصدي التي تشكلت بعد حرب أكتوبر1973 وأن ما يحدث في سورية من حرب مخطط له مسبقا مؤامرة حيكت لدمشق وأبدت القيادة الجزائرية تعاطفا مع الدولة السورية وتوقعت الجزائر في حال سقوط الدولة السورية ستحول سورية إلى أراضي للتنظيمات الإرهابية والميليشيات ستتقاتل من أجل السلطة كما يحدث في أفغانستان وليبيا وهو ما يهدد سورية بالتقسيم لدويلات على أساس عرقي أو طائفي. جدد الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون مطالبته بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية وما تعرضت له بسبب رفضها للتطبيع مع الكيان الصهيوني وسورية دولة عريقة تاريخيا[19]. ويرتقب المحللين السياسيين دعوة سورية لحضور القمة العربية للجامعة العربية التي ستنظمها الجزائر في عام 2022 وتعيد لسورية عضويتها بالجامعة العربية.

اقترح كبار مسؤولي الدولة الجزائرية على القيادة السورية نقل التجربة الجزائرية المتمثلة في مشروع المصالحة الوطنية التي أنهت الأزمة الأمنية في الجزائر ،تعرف المصالحة في الأدبيات المهتمة بمسائل النزاع والسلام في العالم بأنها سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم ،تعد طورا من أطوار مسار تحقيق السلام في مجتمع فقده وتمر المصالحة بثلاث مراحل:

- تسوية النزاع بوقف أعمال العنف.
- حل النزاع بمعالجة مسبباته .
- معالجة الآثار الناجمة عن النزاع.

تهدف المصالحة الوطنية لاستعادة العلاقة السلمية في المجتمع ،وقف اطلاق النار الوقف الفوري للعنف ،إعادة تحديد الإجماع الوطني لحل الأزمة.

تعد المصالحة الوطنية طريقة حضارية وأسلوب مرغوب فيه لتسوية الصراعات والتوترات الداخلية بطرق سلمية بدلا من المسالك الراديكالية العنيفة التي طغت في الحقب السابقة.

3.3 تقييم الأداء الدبلوماسي الجزائري اتجاه الأزمة السورية:

يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية أبدت نشاطا وديناميكية وحيوية في معالجة الأزمة السورية .كان موقف الجزائر الرسمي واضحا تجاهر بدعمها للنظام السوري وكانت أعطت الموضوع اهتماما وأهمية ،كما حاولت إعادة سورية لحضن جامعة الدول العربية ولكن هناك معارضة من طرف بعض الدول العربية منها دول الخليج .لقد حاولت الجزائر في وسط خلاف عربي أثر على عدم استعادة الجمهورية العربية السورية لمقعدها في الجامعة العربية .

ما ميز الأداء الدبلوماسي الجزائري أنه كان قائما على معالجة الأزمة السورية ضمن ثلاث أبعاد :

01- على المستوى العربي :كانت القمة العربية بالجزائر العاصمة في شهر نوفمبر 2022 فرصة للتطبيع مع النظام السوري مع الدول العربية وإعادة العلاقات العربية السورية لسابق عهدها بحيث بعثت الجزائر عبر مندوبيها في الجامعة العربية لفك الحصار عن النظام السوري والعدول عن قرار طرد سورية من الجامعة العربية والدعوة لحل الأزمة سلميا بعيدا عن الحرب والتدخل العسكري الخارجي واستبعاده .

02- على المستوى الإفريقي:عبر رئيس مجلس الأمن والسلم في منظمة الاتحاد الإفريقي السيد: بشكل مباشر عن عدم دعمه لأي انقلابات خارج القانون سواء في الدول الإفريقية وكذا الدول العربية ومنها الدولة السورية .

03- على المستوى الدولي :في إطار منظمة الأمم المتحدة ضمن الجمعية العامة التي تعقد في الثلاثاء من سبتمبر من كل عام دعت الجزائر إلى ضرورة حفظ السلم والأمن في سورية وعبرت عن رفضها لأي تدخلات أجنبية.

الموقف الرسمي الجزائري يحاول إيجاد الحل النهائي للأزمة السورية بطرق سلمية ويشجع الحوار بين الفقراء السوريين ،كما يدعم النظام السوري دعما ماديا ومعنويا لا مشروطا بحيث تسعى الجهود الدبلوماسية الجزائرية لنقل تجربتها في تجاوزها لأزمتها الأمنية في التسعينات من أجل إقرار السلم والأمن لسورية واستعادة دمشق عاصمة الحضارة لمجدها ومكانتها .[20]

4. خاتمة:

تخلص الدراسة بالإجابة عن الإشكالية وبعد التحليل تأكدت صحة الفرضية الثالثة : تقتضي صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية على مرجعية المبادئ والتأقلم مع متغير المعطيات البيئة الخارجية لتحقيق أداء دبلوماسي مرن ديناميكي يحقق مكاسب دبلوماسية بحيث القرار في السياسة الخارجية الجزائرية بين ثابت المبادئ ومتغير المعطيات التي تفرض التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية لتحقيق أداء دبلوماسي مزن ديناميكي يحقق مكاسب دبلوماسية ونجاحات تفرض حضور الجزائر في السياسة الدولية والإقليمية مع الالتزام بالمبادئ الثابتة عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية. من خلال تعاطي المساعي الدبلوماسية الجزائرية مع الملف السوري أكدت على التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السورية واحترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره وفي الوقت ذاته حاولت إيجاد حلولا للأزمة السورية كاقتراح مشروع المصالحة الوطنية وتغليب الحوار على الحل العسكري ورفض التدخل الأجنبي .

لقد كانت الأزمة السورية معقدة في بداياتها كانت حرب أهلية تمثل في صدام عسكري بين القوى المحلية للنظام السوري والمعارضة المسلحة ناجم عن تعبئة إقليمية ثم اتسعت دائرة النزاع بتدخل أطراف إقليمية أدارت الأزمة تركيا وإيران ....مقابل صراع دولي أدارته الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا والإتحاد الأوروبي تسبب في تعميق الشرخ السياسي داخل سوريا وزيادة الفجوة الثقافية داخل المجتمع السوري.

الجزائر الدولة العربية أبدت في البداية التحفظ والصمت والتريث أمام أحداث الثورات العربية ثم كانت مواقفها الرسمية متباينة حول الثورات العربية كل دولة على حدى ،بخصوص الموقف الرسمي لصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه سورية بدعم النظام السوري واعترضت أن يشغل المعارضين كرسي في جامعة الدول العربية.

بحكم العلاقات التاريخية القوية بين البلدين وقف الجزائر سندا لسورية فقد كانت سورية ضمن الأربع دول فقط التي لم تفرض تأشيرة على الجزائريين عندما كانت الجزائر تعاني من أزمة أمنية وقبل هذا دعمت دمشق الثورة الجزائرية التحريرية نصرة غير مشروطة وقد عانت الجزائر من أزمة داخلية في التسعينات شبيهة بأزمة سورية ورفضت التدخل الأجنبي وتحفظت من قرار جامعة الدول العربية بطرد الممثل السوري وعارضت منح المقعد للمعارضة مع تمسكها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الشقيق سورية و فضلت الحلول السلمية ، كما جرى تبادل للزيارات بين البلدين فبمناسبة يوم عيد استقلال سورية زار عبد القادر مساهل دمشق وأوضح الوزير الجزائري في الندوة الصحفية المنعقدة بالإذاعة الوطنية قائلا إن موقف الجزائر من الأزمة السورية مرتبط بأسباب تاريخية أيام دعم سورية للثورة الجزائرية وأن الجزائر تسعى لتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية وتدين الإرهاب وموقف الدبلوماسية الجزائرية يهدف إلى إخراج سورية من العزلة والحصار واستعادة الاستقرار والأمن.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

- ضرورة تغليب المصلحة العليا لسوريا وأمنها واستقرارها وازدهار شعبها والجلوس لطاولة الحوار بين الفرقاء السورين لإيجاد خارطة طريق للأخذ بسوريا لبر الأمان لأن الأزمة التي كادت أن تعصف بأركان الدولة وهياكل المؤسسات خطيرة وهذا ما دعت إليه الخارجية الجزائرية.

- العمل العربي المشترك لحلحلة المشاكل في المنطقة العربية وخاصة لتسوية الأزمة السورية مسؤولية تاريخية تستدعي التحرك في إطار الشرعية الدولية ومنظمة الجامعة العربية وبعدها تكثيف الإعانات لإعمار سورية وإعادة اللاجئين السورين لبلدهم مع التزام النظام السوري بالإصلاحات الشاملة والجذرية بشكل يرقى لطموحات الشعب السوري.

- التدخل الأجنبي العسكري يزيد من عمر الأزمة السورية ومن تعقيدها وعليه فالموقف الجزائري يرفض أي تدخل خارجي يمس السيادة السورية.

- المشروع المقترح للخروج من الأزمة السورية من طرف صناع القرار الخارجي الجزائري هو الاستفادة من التجربة الجزائرية من خلال مشروع المصالحة الوطنية لإنهاء الحرب والنشاط الإرهابي في الأراضي السورية واستعادة السلم والأمن.ان هذا المشروع يطرح من بين البدائل كخيار ناجع أمام صانع القرار السوري للخروج من الأزمة السورية

- الدبلوماسية الجزائرية واضحة المعالم نجحت في تحقيق المكاسب في جولات التفاوض لوساطات عربية وافريقية بفضل حنكة الممارسين للسياسة الخارجية الجزائرية والأمثلة عديدة كالوساطة الجزائرية لحل الخلاف الإيراني العراقي ،المساعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية لإنهاء الأزمة في شمال مالي ومؤخرا الجهود الدبلوماسية للدولة الجزائرية لتسوية الأزمة في ليبيا وتبقى الأزمة سورية محل اهتمام وفي قائمة أولويات الأجندة الخارجية الجزائرية لإنهاء الحرب في سورية .

5. قائمة المراجع:

[1] حالة الطوارئ state of emergency نظام استثنائي يحد من الحريات العامة يطبق في حالة الخطر المداهم الناتج عن المساس الخطير بالنظام العام كالكوارث الطبيعية ،النفجارات...ويمكن التمييز بين حالة الطوارئ المشددة وحالة الطوارئ البسيطة تصاحب الحالة توسيع صلاحيات الشرطة (منع التجول،الإقامةالجبرية،تضيق الحريات العامة،التفتيش ،مراقبة الصحافة...)

[2]حوسين بلخيرات،المرجع السابق ،ص 204

[3]المرجع نفسه ، ص 210

[4]المرجع نفسه، ص ص 318 ، 320.

[5]فتيحة جامع،خطاب الأزمة عبر الوسائط الجديدة :الأزمة السورية عبر الفايسبوك أنموذجا :دراسة تحليلية لصفحة معاناة لاجئ ،المجلد:06.، ع:02،جويلية 2021، ص ص 722 ، 723.

[6]محمد جمال باروت ،العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012 ،ص 165

[7] عبد الرحيم رحموني وأخرون ، الأبعاد الجيوسياسية للتنافس على الريادة في الشرق الأوسط استراتيجيات متعددة وهدف واحد (ألفا دوك للوثائق ،قسنطينة ،2020) ص 22.

[8]الموقع الإلكتروني:WWW.BBC NEWS.COM بتاريخ :2021/09/19 على الساعة:11:20

[9]الموقع الإلكتروني:WWW.ALHURAA.COM بتاريخ :2021/09/19 على الساعة:11:26

[10] ناظم عبد الواحد الجاسور ، المرجع السابق ،ص 302

[11]باسط سميرة،الوضع الإنساني للاجئين بين خطر الأزمات الاقتصادية وتهديد جائحة كورونا (دراسة حالة اللاجئين السوريين في لبنان)،مجلد:06، ع:01،بتاريخ:2020/05/27، ص 743

[12] جمال الشلبي،أثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية على الأمن القومي الأردني،مجلة دفاتر السياسة والقانون ، ع:17،جوان 2017،ص ص 201،2016،

[13]مجاديرضوان،الطفولة والتسرب المدرسي في مناطق النزاع المسلح :حالة سورية ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ،المجلد :04، ع:01،ص ص 127،137

[14]فؤاد خيثر ،شرعية التدخل الدولي في الأزمة السورية الحالية ، مجلة الدراسات القانونية مقارنة ،المجلد:07، ع:01،2021، ص ص 626،630

[15] Boukhras Anouar .AlgeriaForeignPolicyin the contex in the ArabSpring.CTCsentinel .vol 06.no 01(Junary 2013) p.20

[16]رابح زغنوني ،أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين الميراث المبادئ وحسابات المصالح :دراسة حالة الربيع العربي ،مجلة سياسات عربية، ع:23، نوفمبر 2016 ،ص ص90. 94

[17] ميلاد مفتاح الحراثي ،قضايا وسياسات مغاربية مدخل تفكيكي تحليلي مقارن ،دراسات مستقبلية ، ط 01 (الإمارات العربية المتحدة:دار الكتاب الجامعي ،2016)ص ص 169،170

[18]بن حسن سليمة ،السياسة الخارجية الجزائرية والأزمة السورية :قراءة في الفعالية ومستقبل الدور،مجلة الحقوق والحريات ،جامعة بسكرة،عدد خاص ،2019،ص ص 88.79

[19] محمد كمال الجفا ،كيف تميزت مواقف الجزائر خلال سنوات الحرب على سورية؟ www.almayadeen .net تاريخ:2021/10/01 التوقيت:22:34

[20] ولد الصديق الميلود، محاضرة في مقياس :تحليل السياسة الخارجية ،قسم :العلوم السياسية ،كلية :الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة :سعيدة ، تاريخ:ديسمبر 2022.

الملاحق : الخرائط

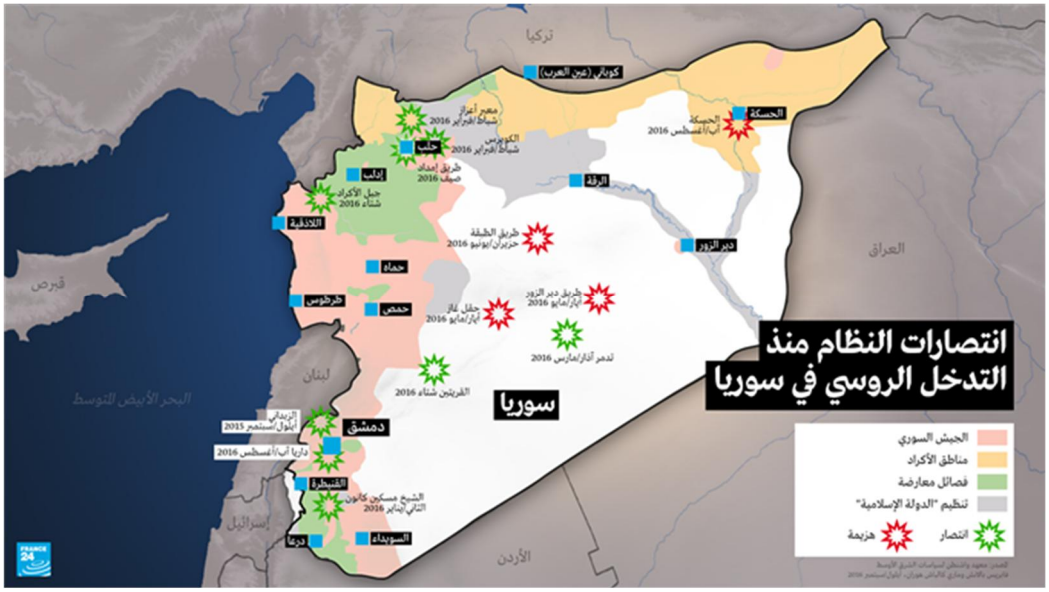

الخريطة رقم 01: توضح المعارك بين أطراف الصراع في سورية سنة 2016

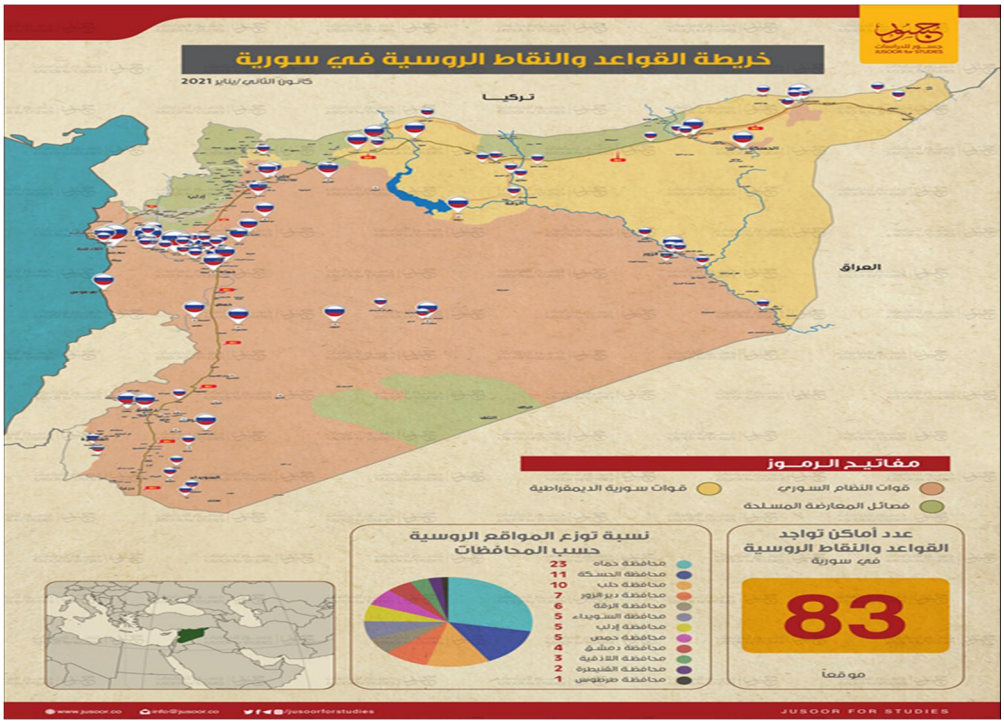

الخريطة رقم 02:توضح القواعد والنقاط السورية في سورية سنة 2021

المصدر:فابريسبالاش وماري كالباش هوران ،سبتمبر 2016،معهد واشنطن للسياسات الشرق الأوسط